

## السعودية تريد استخراج المعادن.. فهل تحصل على أقصى قيمة مضافة؟



www.alhramain.com

سلط تقرير أورده موقع [المونيتور](#) الأمريكي الضوء على رغبة السعودية في الاستفادة من احتياطياً لها المعدنية غير المستغلة؛ لتعزيز الصادرات غير النفطية وتحفيز المصنعين المحليين لتحويل المواد الخام إلى منتجات عالية القيمة.

وأوضح التقرير أن ذلك يأتي بالرغم من أنه نادرًا ما يتمكن مصدرو السلع من تحصيل أقصى قيمة مضافة من المواد الخام التي ينتجونها، ودول الخليج ليست استثناء.

ويعني بالقيمة المضافة تلك القيمة التي تضاف إلى المنتج خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج، وذلك إثر العمليات التحويلية والتشغيلية التي تجري عليه؛ أي أنها الإضافة التي تقدمها الشركة للمنتج من خلال تحويل المواد الأولية إلى منتج نهائي.

مساءٍ سعودية

لكن ولـي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان يريد تحدي الواقع الراهن وجعل جزء أكبر من سلسلة القيمة النفطية يقترب من المملكة.

وذكر التقرير أن المملكة تريد أيضًا استخراج بعض من 1.3 تريليون دولار من الرواسب المعدنية غير المستغلة التي تدعي أنها تحت الأرض، بما في ذلك النحاس والفوسفات والذهب والزنك والبيورانيوم.

في عام 2020، أصبحت وزارة الصناعة والثروة المعدنية منفصلة عن وزارة الطاقة، حيث تهدف الحكومة السعودية إلى أن تصبح قوة صناعية وتعدينية.

وقال تيموثي كيتنج، مدير شركة الاستشارات المالية "تانجون كابيتال"، إن الإدارة الجديدة تقوم "بعمل رائع" في وضع السعودية على خريطة التعدين.

وأضاف كيتنج الذي قاد سابقًا أعمال الاستثمار في الأسهم الخاصة لصندوق الثروة السيادية العُمانية، أن "هناك إدراك بأن صناعة التعدين يمكن أن تكون محركًا كبيرًا للاقتصاد".

وذكر سيلفان إيكرت، رئيس قسم التعدين ببنك "نايسكسيس" الفرنسي، إن السعودية لم تجر بعد استكشافات أو دراسات جدوى، "لكن هناك الكثير من الإمكانيات للاكتشافات".

وبين أن المستثمرين في قطاع التعدين لديهم وجهات نظر متباعدة، في حين أن جودة الودائع يجب تقييمها على أساس كل حالة على حدة.

وأشار إلى أنه بالرغم من ذلك، فإن الرياض في وضع جيد للاستفادة من الطلب العالمي المتزايد على النحاس، وهو موصل بالغ الأهمية للكهرباء.

فرص كبيرة

تمتلك السعودية ما يقدر بنحو 222 مليار دولار من احتياطيات النحاس، ويقول المحللون إنها تعد إحدى المصادر الرئيسية، إلى جانب أفريقيا وتشيلي وبيراو والصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية والولايات المتحدة.

تحدد استراتيجية السعودية الدروس المستفادة من نصف قرن من تصدير الوقود الأحفوري.

وقال وزير الصناعة والثروة المعدنية في نوفمبر/تشرين أول 2022، إن السعودية لا ت يريد "الوقوع في فخ" معالجة مواردها المعدنية في مكان آخر.

تأمل الدولة في الظهور كمركز لتصنيع السيارات الكهربائية، والتي تتطلب حوالي 53 كيلوجرامًا من النحاس لكل سيارة لإنتاجها، أي أكثر من ضعف إنتاج سيارة ذات محرك احتراق داخلي.

وقال كيتينج للمونيتور: "إنهم (السعوديون) يريدون تطوير سلسلة قيمة بحرية متكاملة تغذيها الموارد السعودية وبعض الإمدادات البحرية للمعادن غير المتوفرة محليًا".

وتعد السعودية أيضًا موطنًا لاحتياطيات كبيرة من الفوسفات، تختلف التقديرات، لكن أرقام 2018 تضعها عند 7% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة.

ونقل التقرير عن إيمي مكارليستر، كبيرة الاقتصاديين في "أكسفورد إيكonomiks"، ومقرها دبي، إن التحول من تصدير السلع إلى التصنيع سيتطلب بناء البنية التحتية واللوجستيات المناسبة، والعملة المتاحة، والوصول إلى مدخلات سلسلة التوريد، والتكنولوجيا ورأس المال، وسياسة حكومية داعمة.

على الصعيد العالمي، يستغرق الانتقال من اكتشاف المعادن إلى الإنتاج 16.5 عامًا، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية، وهي منظمة حكومية دولية في باريس.

تشكل المتطلبات المائية للتعدين ومعالجة المعادن تحديًا، حيث تحتل السعودية المرتبة الثامنة في العالم من حيث الإجهاد المائي.

كما تتطلب مياه البحر غير المعالجة خطوط أنابيب وتعديلات خاصة ولا تحل مشكلة المنتجات الثانوية مثل التصريف الحمضي.

وقال كيتينج إنه من المؤكد أن "السعودية غير مستكشفة ومتخلفة من منظور التعدين، لكنها بدأت في الاحتكاك باللاعبين الأكبر في الصناعة"، معتبراً أن السعوديين يفعلون في الوقت الحالي كافة الأشياء الصحيحة للتطور في هذا المجال.

